او بان نعكس الترتيب ليرجع الى الضرب الرابع من الشكل الثاني ولا خفاء ان الافتراض ههنا ايضا لا يسلم لكون المقدمة سالبة كما مر في الضرب الرابع من الثاني فالبرهان الناهض فيه هو الخلف بان نقول في ذلك المثال مثلا لو لم يصدق في الانتاج بعض المتحرك ليس بفرس لصدق نقيضه وهو كل متحرك فرس فان ضممت هذا النقيض كبرى الى الصغرى يا القياس هكذا كل حيوان متحرك وكل متحرك فرس انتج ما ينافي الاخرى وان ضممته كبرى ايضا الى الكبرى للقياس هكذا بعض الحيوان ليس بفرس وكل متحرك فرس انتج ايضا ما ينافي الاخرى وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك وذكر في شرح ايساغوجي ان ابن الحاجب جعل كبرى هذا الضرب ايضا موجبة معدولة المحمول وعكسها بالمستوي وجعلها صغرى فتكون في نحو ذلك المثال هكذا بعض لا فرس حيوان وكل حيوان متحرك فبعض لا فرس متحرك وتنعكس الى بعض المتحرك لا فرس وهذه موجبة معدولة تستلزم سالبة محصلة وهي بعض المتحرك ليس هو بفرس وهو المطلوب قال المص وهو احسن ان قلنا ان السالبة البسيطة مساوية للموجبة المعدولة واما من يجعلها اعم فيتعين البيان عنده بالخلف غير انه اتفق في هذا الضرب استلزام السالبة للمعدولة من حيث ان موضوع سالبة القياس هو موضوع موجبته المقتضية وجوده فصح ما اعتبره ابن الحاجب لولا ما يرد عليه انه بيان بغير حدود القياس وهو مجتنب عندهم في برهان العكس قال ومنع الكاتبي الافتراض حيث تكون الجزئية سالبة بسيطة لعدم اقتضائها وجود الموضوع بخلاف المركبة قال وقال التبريزي وعندي في هذا نظر اذ لعل من قال بجواز الافتراض في السالبة البسيطة بناء على اعتقاده ان وجود الموضوع ايضا شرط في السالبة كما في الموجبة ومن جملة من قال به صاحب المطارحات وغيره من اهل العلم قال المص الذي عليه الاسكندري وتبعه اكثر المتاخرين ان الموضوع لابد وان يكون صدقه بالفعل على افراده المحكوم عليها بالمحمول ايجابا او سلبا فيصح فرضه ليحكم بكل من الموضوع والمحمول ايجابا او سلبا وذلك صادق ضرورة وان امكن ان يكون من سلب عنه المحمول معدوما فلا حاجة الى بناء صحة الافتراض في السالبة البسيطة على راي من راى استلزامها وجود الموضوع كما ذكر التبريزي قال واقرب من هذا الجواب واحسن ان يقال الموضوع في كبرى هذا الشكل وان كانت سالبة يلزم ان يكون موجودا لانه موضوع الصغرى الموجبة التي يلزمها وجود الموضوع فصح الافتراض فيهما مطلقا انتهى وفي هذا الكلام كله ما لا يخفى على من حقق معناه فيما مر من مقاله ص واما الشكل الرابع الخ **قوله** لا تجتمع فيه الخستان الخ هذا الضابط هو المشهور وهو الذي ذكره الاقدمون فلا تجتمع عندهم الخستان اي الجزئية والسلب ههنا الا في ضرب واحد فانحصر الانتاج في خمسة اضرب تقتضيه لذا الاشتراط كما ذكره المص واما الكاتبي ومن تابعه فضبطوا انتاج هذا الشكل بان يكون فيه احد امرين وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما فدخل في الانتاج بمقتضى هذا الشرط ثمانية اضرب بهما ان اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما يقتضي ان ينتج ثلاثة اضرب مما اجتمعت فيه الخستان الاول جزئية سالبة صغرى مع موجبة كلية كبرى والثاني عكسه والثالث كلية سالبة صغرى مع جزئية موجبة كبرى وهذه الثلاثة عقيمة عند المص كالاقدمين وهي عند غيرهم

منتجة

منتجة تزاد على الخمسة فتكون ثمانية بشرط كون الجزئية السالبة منعكسة احدى الخاصتين كما سيذكره المص هو ايضا اما الخمسة المشهورة فالاول منها نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وبرهانه بتبديل المقدمتين هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فبعض الناطق حيوان ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبديل الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب او بالخلف وهو انه لو لم يصدق في هذا المثال بعض الحيوان ناطق لصدق نقيضه لا شيء من الحيوان بناطق فان ضممته الى الصغرى هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق انتج من الاول لا شيء من الانسان بناطق وينعكس الى لا شيء من الناطق بانسان وقد كانت الكبرى كل ناطق انسان هذا خلف وان ضممته الى الكبرى بعد عكسه هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الناطق بحيوان انتج من الثالث بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقيض الصغرى والثاني نحو كل انسان كاتب وبعض الحيوان انسان فبعض الكاتب حيوان وبرهانه ايضا بتبديل المقدمتين كالذي قبله سواء وبالافتراض وهو ان يفرض الحيوان الذي هو انسان معينا وليكن الناطق مثلا فيصدق قضيتان وهما كل ناطق انسان كل ناطق حيوان فاذا ضممت الاولى من مقدمتي الافتراض صغرى الى الصغرى للقياس هكذا كل ناطق انسان وكل انسان كاتب انتج من الاول كل ناطق كاتب ثم ضم هذه النتيجة صغرى الى المقدمة الاخرى هكذا كل ناطق كاتب وكل ناطق حيوان فينتج من الثالث بعض الكاتب حيوان وهو المطلوب وضم المص اولى مقدمتي الافتراض الى القياس الاول كبرى فانتج من هذا الشكل بعينه ليجري على ما قاله اولا من ان احد قياسي الافتراض من ذلك الشكل بعينه وقد بينا انه غير لازم والخلف يجري في هذا الضرب ايضا وهو الظاهر والثالث نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان ولا شيء من الفرس بناطق وبرهانه بتبديل المقدمتين هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الانسان بفرس فلا شيء من الناطق بفرس ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبديل الى لا شيء من الفرس بناطق وهو المطلوب والرابع نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس انسان فبعض الحيوان ليس فرسا وبرهانه بعكس المقدمتين معا ليرجع الى الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس او بعكس صغراه فقط ليرجع الى الثاني هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان او كبراه فقط ليرجع الى الثالث هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان فرسا والخامس نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر حيوان فبعض الانسان ليس بحجر وبرهانه بعكس المقدمتين معا ليرجع الى الاول او احدهما فقط ليرجع الى الثاني او الثالث كالذي قبله ويزيد هذا بالافتراض وهو ان يفرض بعض الحيوان الذي هو انسان معينا ولكن هو الناطق مثلا فتصدق كلمتان وهو كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان فتضم الاولى منهما الى عكس كبرى القياس هكذا كل ناطق حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج لا شيء من الناطق بحجر فان ضممت هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الناطق بحجر انتج من الثالث بعض الانسان ليس بحجر وهو المطلوب وان ضممت عكس النتيجة كبرى اليها هكذا كل ناطق انسان

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)